

جدول إحالة مشاريع قوانين

الإحالة على اللجان	المشروع	المرجع	
		الإحالة	العدد
اللجان المتعده: * لجنة المالية والتخطيط والتنمية. لجنة الحقوق والحريات والعلاقات الخارجية.	مشروع قانون يتعلق بالمصادقة على بروتوكول مالي بين حكومة الجمهورية التونسية وحكومة الجمهورية الفرنسية يتعلق بمنح مساعدات مالية مخصصة لمشروع تزويد وتركيز تجهيزات تأمين سلامة المنافذ البحرية والبرية التابعة لديوان البحرية التجارية والموانئ. (مع طلب استعجال النظر فيه: مذكرة في بيان موجب الاستعجال) * تم تقديمه من طرف رئاسة الحكومة	بتاريخ 2014/04/23	33
اللجان المتعده: * لجنة المالية والتخطيط والتنمية. لجنة الحقوق والحريات والعلاقات الخارجية.	مشروع قانون يتعلق بالمصادقة على بروتوكول مالي بين حكومة الجمهورية التونسية وحكومة الجمهورية الفرنسية يتعلق بمنح مساعدات مالية مخصصة لمشروع التزود بوحدات متحركة لشبكة السكك الحديدية السريعة لمدينة تونس (مع طلب استعجال النظر فيه: مذكرة في بيان موجب الاستعجال) * تم تقديمه من طرف رئاسة الحكومة	بتاريخ 2014/04/23	34
اللجان المتعده: * لجنة المالية والتخطيط والتنمية. لجنة الحقوق والحريات والعلاقات الخارجية.	مشروع قانون يتعلق بالمصادقة على بروتوكول مالي بين حكومة الجمهورية التونسية وحكومة الجمهورية الفرنسية لإتجاز دراسة مساعدة تتعلق بمشروع تجديد السكة الحديدية بين صفاقس وقفصة وقابس (مع طلب استعجال النظر فيه: مذكرة في بيان موجب الاستعجال) * تم تقديمه من طرف رئاسة الحكومة	بتاريخ 2014/04/23	35

<p>اللجان المتعده: * لجنة المالية والتخطيط والتنمية. لجنة الحقوق والحريات والعلاقات الخارجية.</p> <p>في الجوانب الداخلة في اختصاصها وتعدّ تقريراً كتابياً في الغرض تحيله على لجنة المالية والتخطيط والتنمية.</p>	<p>مشروع قانون يتعلق بالمصادقة على بروتوكول مالي بين حكومة الجمهورية التونسية وحكومة الجمهورية الفرنسية يتعلق بمنح مساعدات مالية مخصصة لمشروع تجديد السكة الحديدية بين صفاقس وقفصة وقابس.</p> <p>مع طلب استعجال النظر فيه: مذكرة في بيان (موجب الاستعجال)</p> <p>تم تقديمه من طرف رئاسة الحكومة</p>	<p>بتاريخ 2014/04/23</p>	<p>36</p>
<p>اللجان المتعده: * لجنة المالية والتخطيط والتنمية لجنة الحقوق والحريات والعلاقات الخارجية.</p> <p>في الجوانب الداخلة في اختصاصها وتعدّ تقريراً كتابياً في الغرض تحيله على لجنة المالية والتخطيط والتنمية.</p>	<p>مشروع قانون يتعلق بالمصادقة على بروتوكول مالي بين حكومة الجمهورية التونسية وحكومة الجمهورية الفرنسية لإتجاز دراسة تحديد الاحتياجات الخاصة بمشروع تزويد وتركيز تجهيزات تأمين سلامة المنافذ البحرية والبرية التابعة لديوان البحرية التجارية والموانئ.</p> <p>(مع طلب استعجال النظر فيه: مذكرة في بيان موجب الاستعجال)</p> <p>* تم تقديمه من طرف رئاسة الحكومة</p>	<p>بتاريخ 2014/04/23</p>	<p>37</p>

رئيس المجلس الوطني التأسيسي


مصطفى بن جعفر



من رئيس الحكومة

إلى

السيد رئيس المجلس الوطني التأسيسي

الموضوع: حول استعجال النظر في مشاريع قوانين معروضة على المجلس الوطني التأسيسي.

وبعد، فقد أحلنا عليكم مشاريع قوانين تتعلق:

1. بالمصادقة على بروتوكول مالي بين حكومة الجمهورية التونسية وحكومة الجمهورية الفرنسية لإنجاز دراسة تحديد الاحتياجات الخاصة بمشروع تزويد وتركيز تجهيزات تأمين سلامة المنافذ البحرية والبرية التابعة لديوان البحرية التجارية والموانئ.
2. بالمصادقة على بروتوكول مالي بين حكومة الجمهورية التونسية وحكومة الجمهورية الفرنسية يتعلق بمنح مساعدات مالية مخصصة لمشروع تزويد وتركيز تجهيزات تأمين سلامة المنافذ البحرية والبرية للموانئ التابعة لديوان البحرية التجارية والموانئ.
3. بالمصادقة على بروتوكول مالي بين حكومة الجمهورية التونسية وحكومة الجمهورية الفرنسية يتعلق بمنح مساعدات مالية مخصصة لمشروع التزويد بوحدات متحركة لشبكة السكك الحديدية السريعة لمدينة تونس.
4. بالمصادقة على بروتوكول مالي بين حكومة الجمهورية التونسية وحكومة الجمهورية الفرنسية لإنجاز دراسة مساعدة تتعلق بمشروع تجديد السكة الحديدية بين صفاقس وقفصة وقابس.
5. بالمصادقة على بروتوكول مالي بين حكومة الجمهورية التونسية وحكومة الجمهورية الفرنسية يتعلق بمنح مساعدات مالية مخصصة لمشروع تجديد السكة الحديدية بين صفاقس وقفصة وقابس.

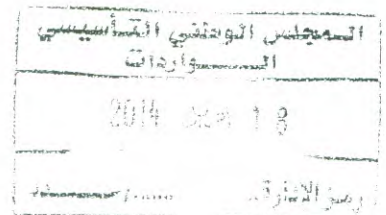
و حيث يرتبط إبرام الصفقات المتعلقة بتلك المشاريع بأجال محددة.

و نظرا لأهمية المشاريع المذكورة بالنسبة إلى المؤسسات العمومية المعنية بها و إلى الاقتصاد الوطني عموما.

لذا المرجو منكم التفضل باستعجال النظر في مشاريع القوانين المذكور و إتمام إجراءات المصادقة عليها في أقرب وقت. و السلام

رئيس الحكومة

مهري جمعة



مشروع قانون 20 14 / 3 6

يتعلق بالمصادقة على بروتوكول مالي بين حكومة الجمهورية التونسية
وحكومة الجمهورية الفرنسية يتعلق بمنح مساعدات مالية مخصصة
لمشروع تجديد السكة الحديدية بين صفاقس وقفصة وقابس

فصل وحيد :

تمت المصادقة على البروتوكول المالي بين حكومة الجمهورية التونسية
وحكومة الجمهورية الفرنسية المتعلق بمنح مساعدات مالية مخصصة
لمشروع تجديد السكة الحديدية بين صفاقس وقفصة وقابس، الملحق بهذا
القانون والمبرم بتونس في 04 جويلية 2013.

20 14 / 3 6

الواردات عدد
18 افريل 2014
المجلس الوطني التأسيسي مكتب الضبط المركزي

شرح أسباب

مشروع قانون يتعلق بالمصادقة على بروتوكول مالي يهدف إلى منح الحكومة التونسية مساعدات مالية لتمويل مشروع تجديد السكة الحديدية بين صفاقس وقفصة وقابس

في إطار الزيارة التي أداها الرئيس الفرنسي فرنسوا هولاند إلى تونس خلال شهر جويلية 2013 تم التوقيع على بروتوكول مالي يوم 04 جويلية 2013 بين حكومة الجمهورية التونسية وحكومة الجمهورية الفرنسية يهدف إلى منح الحكومة التونسية مساعدات مالية مخصصة لمشروع تجديد وتقوية السكة الحديدية للخطوط التي تؤمن نقل الفسفاط بمنطقة قفصة (406 كم).

ويهدف المشروع أساسا لـ :

- تحسين طاقة استيعاب الشركة الوطنية للسكك الحديدية التونسية لنقل الفسفاط انطلاقا من مناجم قفصة،
- تلبية الحاجيات لمتزايدة لنقل الفسفاط من 7,5 مليون طن إلى 9 مليون طن خاصة مع إحداث مصنع جديد للتحويل بالصخيرة،
- تقوية الخطوط على شبكة نقل الفسفاط وذلك تماثيا مع تقوية الجسور لتحسين طاقة الاستيعاب والجودة والتخفيض في التكلفة.

كما أن المعدات المستعملة حاليا (قاطرات بـ 2400 حصان وعربات ذات 48 طن) من الضروري تجديدها لتقدمها ويخول إنجاز هذا المشروع استعمال عتاد أقوى (قاطرات ذات قوة 3500 حصان وعربات بطاقة استيعاب 64 طن).

ويتضمن هذا البروتوكول منح الجمهورية التونسية تمويل اقتناء المعدات عبر الاستعمال لقرض من الخزينة الفرنسية، بمبلغ أقصاه 43 مليون أورو، إذا أفضى فرز العروض على اختيار مزود فرنسي بالنسبة لـ 70 % من قيمة الصفقة على الأقل.

وبهدف ضمان تطبيق أحكام هذا البروتوكول، فقد تم التنصيص على إمضاء اتفاقية تطبيق بين وزارة الشؤون الخارجية التونسية، المتصرفة باسم ولحساب حكومة الجمهورية التونسية وبين Natixis (إدارة الأنشطة المؤسساتية) المتصرف باسم ولحساب حكومة الجمهورية الفرنسية. توضح الاتفاقية طرق استخدام قرض الخزينة الفرنسية وتسديده.

ذلك هو الغرض من قانون المصادقة على هذا البروتوكول المالي.

2-14/36

PROTOCOLE FINANCIER

ENTRE

LE GOUVERNEMENT DE LA RÉPUBLIQUE TUNISIENNE

ET

LE GOUVERNEMENT DE LA RÉPUBLIQUE FRANÇAISE

Le Gouvernement de la République tunisienne et le Gouvernement de la République française, ci-après dénommés les Parties,

Désireux de renforcer les liens d'amitié et de coopération qui les unissent et de favoriser le développement économique de la République tunisienne,

Rappelant leur attachement à la lutte contre la corruption dans les transactions commerciales internationales,

Sont convenus des dispositions suivantes :

ARTICLE 1 - MONTANT ET OBJET DES CONCOURS FINANCIERS

Le Gouvernement de la République française consent au Gouvernement de la République tunisienne des concours financiers destinés au projet de rénovation de la voie ferrée entre Sfax, Gafsa et Gabès, relevant de la Société Nationale des Chemins de Fer Tunisiens (SNCFT).

Ces concours, d'un montant maximal de 43 000 000 € (quarante trois millions d'euros), financent pour l'exécution du projet mentionné ci-dessus :

- l'achat en France de biens et services français ;
- à titre exceptionnel et pour chaque contrat financé, l'achat de biens et services tunisiens ou étrangers dans la limite de 30% de chacun des concours mis en place, l'exécution des contrats étant sous la responsabilité des fournisseurs français.

ARTICLE 2 - COMPOSITION ET MODALITÉS DU FINANCEMENT DU PROJET

A l'issue d'un appel d'offres international et si l'adjudicataire est une société française dont le contrat contient au moins 70% de part française, les concours financiers mentionnés à l'article 1 sont constitués d'un prêt du Trésor français d'un montant maximal de 43 000 000 € (quarante trois millions d'euros) destiné à financer la fabrication et la fourniture des rails et des équipements ferroviaires associés pour la rénovation du tronçon nord, situé entre Sfax et Gafsa. Le premier acompte de chaque contrat sera compris entre 10 % et 20 % du montant du contrat financé, hors transport et assurance.

ARTICLE 3 - CONDITIONS ET MODALITÉS DE MISE EN PLACE DES CONCOURS FINANCIERS

Le prêt du Trésor français a une durée de 20 ans, dont 6 ans de franchise. Le taux d'intérêt est de 0,13% l'an. Le principal est remboursable en 28 échéances semestrielles égales et successives, la première étant exigible 78 mois après la fin du trimestre civil au cours duquel les tirages auront été effectués. Les intérêts sont calculés sur le montant du principal restant dû ; ils courent à partir de la date de chaque tirage sur le prêt du Trésor français et sont payés semestriellement.

La date de règlement d'une échéance de principal ou d'intérêt est, lorsqu'elle échoit un jour non ouvré en France, repoussée au premier jour ouvré qui suit. Toute échéance de principal ou d'intérêt non réglée à bonne date donnera lieu à des intérêts de retard à compter du jour de l'exigibilité jusqu'au jour du paiement effectif. Les intérêts de retard seront calculés au taux européen moyen pondéré en euros (TEMPE) majoré de 3 % l'an, ce taux ne pouvant toutefois être inférieur à 4 % l'an. Les intérêts de retard portent eux-mêmes intérêt au taux défini ci-dessus s'ils sont dus pour une année entière.

Une convention d'application sera signée entre le Ministère des Affaires Etrangères tunisien agissant au nom et pour le compte du Gouvernement de la République tunisienne et Natixis (Direction des Activités Institutionnelles), agissant au nom et pour le compte du Gouvernement de la République française. Elle précisera les modalités d'utilisation et de remboursement du prêt du Trésor français.

ARTICLE 4 - MONNAIE DE COMPTE ET DE PAIEMENT

La monnaie de compte et de paiement au titre du présent protocole est l'euro.

ARTICLE 5 - IMPUTATION DES CONTRATS

Les Parties ont rappelé dans le préambule du présent protocole leur attachement à la lutte contre la corruption dans les transactions commerciales internationales. Les parties aux contrats imputés sur le présent protocole ne peuvent proposer ou donner à un tiers, demander, accepter ou se faire promettre, directement ou indirectement, pour leur bénéfice ou celui d'une autre partie aucun avantage indu, pécuniaire ou autre, constituant ou pouvant constituer une pratique illégale et de corruption.

Pour chaque contrat relatif au projet mentionné à l'article 1, son imputation est conditionnée :

- à la conformité du contrat avec les recommandations formulées par l'évaluation préalable du projet correspondant audit contrat ;

- à la vérification de la conformité du projet avec les règles établies par l'Arrangement de l'OCDE relatif aux crédits à l'exportation bénéficiant d'un soutien public ;

- à l'absence de montants dus par le Gouvernement de la République tunisienne et non réglés à bonne date, au titre des prêts intergouvernementaux français ;

- à l'examen de l'état des montants dus et non réglés à bonne date, au titre des crédits bancaires garantis par la COFACE, accordés au Gouvernement de la République tunisienne ou à son secteur public, ou qui bénéficient de la garantie du Gouvernement de la République tunisienne.

Pour chaque contrat relatif au projet mentionné à l'article 1, après que les autorités françaises compétentes auront constaté que ces conditions sont dûment remplies, il sera procédé à son imputation sur le présent protocole par échange de lettres entre le Chef du Service Économique régional près l'Ambassade de France à Tunis, agissant avec l'autorisation des autorités françaises compétentes et les autorités tunisiennes compétentes.

ARTICLE 6 - DATES LIMITE DES CONCOURS FINANCIERS

Pour bénéficier des concours définis à l'article 1 ci-dessus, les contrats signés entre acheteur tunisien et prestataire français doivent être imputés au plus tard le 31 décembre 2013.

Les tirages sur le prêt du Trésor français accordé par le présent protocole doivent être réalisés au plus tard le 31 décembre 2017.

ARTICLE 7 - IMPÔTS ET TAXES

Nonobstant les dispositions de la convention fiscale signée entre la Tunisie et la France le 28 mai 1973 à Tunis, et aux fins de réserver les financements prévus par le présent protocole au développement de la République tunisienne, il est entendu que les prestations prévues par les contrats imputés dans le cadre du présent protocole, la fourniture de biens et services, y compris l'assistance technique, par des entreprises françaises, de même que l'importation, l'exportation, l'achat, l'utilisation ou la mise à disposition de biens et services concourant à la production de telles fournitures, ne subiront aucune taxe, droit de douane, cotisations sociales ou autres prélèvements obligatoires en Tunisie.

Si de tels prélèvements, quels que soient leur objet ou leur nature, devaient être effectués selon les règles tunisiennes sur les opérations précitées, le paiement de ceux-ci serait à la charge de l'acheteur tunisien.

De plus, les remboursements en principal et les paiements en intérêts, commissions bancaires, frais et accessoires liés à l'exécution du présent protocole seront effectués nets de tout impôt et taxe en Tunisie.

ARTICLE 8 - ÉVALUATION RÉTROSPECTIVE DU PROJET

Le Gouvernement de la République française peut faire procéder à ses frais à l'évaluation rétrospective, sur les plans économique, financier et comptable, du projet inscrit sur ce protocole, de manière notamment à en apprécier l'impact sur le développement économique de la République tunisienne. Le Gouvernement de la République tunisienne est associé, s'il le souhaite, à la conduite de cette évaluation, selon des modalités qui sont à définir, afin de bénéficier directement des résultats de l'étude. Le Gouvernement de la République tunisienne s'engage à accueillir la mission d'évaluation envoyée par le Gouvernement de la République française et à lui faciliter l'accès aux informations concernant le projet.

ARTICLE 9 - ENTRÉE EN VIGUEUR

Le présent protocole entre en vigueur à la date de réception de la notification par laquelle la Partie tunisienne informe la Partie française de l'accomplissement de ses procédures internes.

ARTICLE 10 – AVENANTS AU PROTOCOLE

Le présent protocole peut être amendé par un accord mutuel écrit entre les Parties, étant entendu qu'un tel avenant entre en vigueur en accord avec les mêmes procédures que celles définies dans l'Article 9 de ce protocole. Cet avenant fait dès lors partie intégrante du protocole.

ARTICLE 11 – RÉGLEMENT DES DIFFÉRENDS

Tout différend relatif à l'interprétation ou à la mise en œuvre du présent protocole est réglé par voie de consultation ou de négociation entre les Parties.

EN FOI DE QUOI, les représentants des deux Gouvernements, dûment autorisés à cet effet, ont signé le présent protocole et y ont apposé leur sceau.

Fait à Tunis, le 4 juillet 2013

(en deux exemplaires originaux, chacun en langues arabe et française, les deux textes faisant également foi).

Pour le Gouvernement
de la République tunisienne

Pour le Gouvernement
de la République française

Othman JERANDI

Nicole BRICQ

Ministre des Affaires Etrangères

Ministre du Commerce Extérieur

